

تصدير المدير الإقليمي المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ويؤكد التقرير على أن الإدارة الرشيدة للموارد المائية تتطلب أكثر بكثير من بذل الجهد لزيادة إمدادات المياه. فمعالجة الأزمة تتطلب تعزيز القدرات التقنية والمؤسسات الوطنية وتطوير آليات لزيادة الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة للمياه. وتلك المهمة تستلزم تضافر جهود جميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، للوصول إلى تفاهات جماعية حول الاحتياجات المتنوعة ولتطوير مقاربات لإدارة الموارد المائية من شأنها أن تحقق أعلى قيمة مشتركة لهذه الموارد.

وفي جميع أنحاء المنطقة العربية يتم إحراز تقدم حثيث نحو تطوير العديد من الحلول لمشاكل المياه وبطرق مختلفة. ولكن الحاجة الملحة التي يفرضها الوضع الحالي تقتضي جهوداً جماعية متسارعة وأوسع نطاقاً. ففي العديد من الدول العربية اليوم توشك المياه المتجددة على النفاد، ويزداد تواتر موجات الجفاف والمجاعات، بينما لا تستطيع معدلات الإنتاج الزراعي مواكبة النمو المضطرب في أعداد السكان والوفاء باحتياجاتهم الغذائية. وعلاوة على ذلك، فإن تأثيرات تغير المناخ والنمو السكاني والاقتصادي تُفاقم من هذه التحديات، إذ تظهر التوقعات الحالية أنه بحلول عام 2025، سيصل معدل إمدادات المياه في المنطقة العربية إلى 15 في المئة فقط مما كان عليه في عام 1960.

ويتطلب تحقيق التقدم في مواجهة أزمة المياه تبني مقاربات متكاملة تتناول العلاقة بين المياه والصحة والتعليم والتخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة وخلق فرص العمل والأمن الغذائي وتأمين الطاقة. كما يتطلب أيضاً مزيداً من الاهتمام والالتزام السياسي حتى في وسط المناخ السياسي المضطرب الذي يسود المنطقة في الوقت الراهن ويفرض عليها العديد من التحديات. ويكمن الحل حالياً في نشر المعرفة على نطاق أوسع، بغرض جذب المزيد من الشركاء المعنيين إلى الحوار الجاد حول أزمة المياه، والتأكيد على أن التعامل مع الأزمة يجب أن يبقَى على رأس الأولويات، حتى خلال فترة التحول الصعبة التي تمر بها المنطقة، والتي طال أمدها.

بداية من طفل في ريف قاحلة يجاهد من أجل رشفة من ماء نظيف، إلى عائلة تهجر موطنها هرباً من جفاف حاد فتحل في مدينة غير مهيأة لاستقبالها، إلى مجتمع تتنازعُه المنافسة على ضروريات الحياة فيتهدأ نسيجه الاجتماعي، وصولاً إلى بلد تجتاحه المجاعات فيغرق في بحر اليأس، تلك كلها تجليات حقيقية لما تواجهه المنطقة العربية من أزمة مياه طاحنة.

وتبرز مشاهد المعاناة تلك الوجه الإنساني للأرقام والإحصائيات التي يتضمنها هذا التقرير، والتي تبين لنا: أن الصحاري تشغل أكثر من 87 في المئة من أراضي المنطقة العربية، وأن معدل ما نتلقاه من مياه الأمطار يقل كثيراً عن المتوسط العالمي، وأن نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة يقارب ثمن ما يتمتع به نظيره - في المتوسط - على المستوى العالمي، كما أن هذه المنطقة تضم أربعة عشر بلداً من بين البلدان الأكثر تضرراً من نقص المياه عالمياً.

وإنه لمن الممكن، بل ومن الضروري أن تجابه المنطقة العربية التحديات التي تفرضها ندرة المياه وأن تتصدى لها بجديّة، إذا ما أرادت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبلوغ مستويات من الازدهار يتمتع بها الجميع، وإدراك مستقبل تسوده التنمية الإنسانية المستدامة. كما أن مجابهة تحديات المياه اليوم من شأنه تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، وذلك عن طريق إدارة المخاطر المترتبة عن أزمات مثل الهجرة العشوائية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات الإقليمية، وكلها أزمات قد تنشأ في المستقبل القريب إذا ما تقاعسنا عن التصدي لأزمة المياه الآن.

ويتطلب حل هذه الأزمة إحراز تقدم مضطرب نحو أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تقن الاستخدامات المختلفة للموارد المائية وإمدادات المياه، وسبل إدارتها وتطويرها بما يحقق قدراً أكبر من الفاعلية والاستدامة والإنصاف وبشكل استراتيجي.

الشعوب، ولتعزيز القدرة على مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية والنزاعات.

ولأن قضية إدارة الموارد المائية تقع في مفترق الطرق بين كل هذه الأهداف الإنمائية، فإنني آمل أن يسهم هذا التقرير في دفع عجلة التقدم في مجال التنمية الإنسانية في المنطقة العربية بأسرها.

ويحدوني الأمل أن يمثل هذا التقرير أداة فاعلة لتعزيز التعاون المتواصل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلدان المنطقة العربية، حيث نتواجد ميدانياً في ثمانية عشر بلداً، نعمل مع حكوماتها وجميع الشركاء المعنيين الآخرين بها على تنمية القدرات الوطنية وإحراز نتائج على مسارات التنمية المستدامة من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة، وتطبيق نظم حكم وإدارة فاعلة تحقق النتائج التي نرجوها



د. سيما بحوث

الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية،
والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي